الإعلان الوزاري

المؤتمر الوزاري للوكالة بشأن العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها وبرنامج التعاون التقني

تشرين الثاني/نوفمبر 2024، فيينا، النمسا

الإعلان الوزاري

26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

1- نحن، وزراء الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، المجتمعين في المؤتمر الوزاري بشأن العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها وبرنامج التعاون التقني، نبقى ملتزمين بأهداف الوكالة ووظائفها مثلما حُدِّدت في نظامها الأساسي وفي قرارات المؤتمر العام المعنية.

2- ونقرُّ بالدور الهام للعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها في التصدي للتحديات الراهنة والناشئة وفي المساهمة في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونؤكد ضرورة سد الفجوة في العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها فيما بين الدول الأعضاء للأغراض السلمية، مع التشديد على الدور المركزي للوكالة في تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد.

3- ونعترف بما تقدِّمه العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها من إسهامات وإمكانات في تلبية طائفة واسعة من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والاحتياجات المتعلقة بالتنمية البشرية؛ ونقرُّ بأوجه التقدم والإنجازات التي تحققت في الدول الأعضاء على صعيد تلبية تلك الاحتياجات؛ ونشدد على أهمية توافر بيئة مفتوحة وعادلة للتعاون في مجالَي البحث والتطوير العلمي على المستويين الإقليمي والدولي فيما بين الدول الأعضاء المهتمة، وذلك في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها للأغراض السلمية.

4- ونؤكد الدور الذي تضطلع به الوكالة، وفقاً لنظامها الأساسي، في تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في الدول الأعضاء عن طريق تيسير استفادتها بحرية من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ونقل التكنولوجيا النووية، وتطوير البحوث، وتطبيق الطاقة الذرية واستخدامها للأغراض السلمية في الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لهذا الغرض؛ ونسلط الضوء على مساهمة الوكالة في توفير وتعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها التي تقدِّم جملة أمور من بينها تعبير ملموس عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تماشياً مع المعاهدات الدولية النافذة في هذا الصدد.

5- ونؤكد دور برنامج الوكالة للتعاون التقني بوصفه آلية رئيسية ترمي إلى نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات والخبرات النووية وتوسيع نطاقها وتسريع حصول الدول الأعضاء عليها للأغراض السلمية، وإلى دعم هذه الدول في بناء وتحسين وحفظ قدرتها على استخدام التكنولوجيا النووية بطريقة مأمونة وآمنة ومستدامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للبلدان النامية؛ ونشدِّد على أنه ينبغي أن يتماشى برنامج التعاون التقني مع احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها، ونلاحظ جدوى الإطار البرنامجي القُطري الذي يُستخدم كأداة تخطيط حسب الاقتضاء.

6- ونشدِّد على تنامي الحاجة والطلب على زيادة استخدام التطبيقات النووية وتوسيع نطاقها في جميع أنحاء العالم للأغراض السلمية، ونلتزم في هذا الصدد بمواصلة دعم برنامج التعاون التقني لتحقيق أهداف النظام الأساسي واحتياجات وأولويات الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، بغية تسخير العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها في جميع المجالات المتصلة بأنشطة برنامج التعاون التقني، بما فيها المجالات التالية: الصحة والتغذية، والأغذية والزراعة، والمياه والبيئة، والتطبيقات الصناعية، والتكنولوجيا الإشعاعية، والأمان والأمن، وتخطيط الطاقة والقوى النووية، وتنمية المعارف النووية وإدارتها.

7- ونؤكد أهمية الأطر الحكومية والقانونية والرقابية، وفقاً للالتزامات الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء في السياق الأوسع للأنشطة الرامية إلى إرساء البنية الأساسية النووية الوطنية من أجل ضمان استخدام الدول الأعضاء المأمون والآمن والمستدام لتطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية.

8- ونعي أهمية تعزيز وعي الجمهور العام وفهمه للفوائد التي تقدِّمها العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها.

9- ونشدِّد على المساهمة القيِّمة للوكالة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال العلوم النووية، ونقرُّ بالحاجة إلى توافر أساس معرفي متين للاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، ووضع السياسات العامة استناداً إلى الأدلة، وتلبية الاحتياجات المحددة للدول الأعضاء من أجل تسخير فوائد الطاقة الذرية للأغراض السلمية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛ ونحث الوكالة على مواصلة دعم الدول الأعضاء في تلبية الاحتياجات الناشئة وتحديد الفرص المتاحة في هذا الصدد، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء المهتمة على مختلف المستويات بشأن أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها من خلال المشاريع البحثية المنسقة، والمراكز المتعاونة، والشبكات العلمية، وجماعات الممارسة المهنية، ومواصلة تعزيز ودعم بناء القدرات لضمان استخدام التكنولوجيا النووية بطريقة أفضل في الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية.

10- ونقرُّ بالدور الهام للاتفاقات الإقليمية والتعاونية المبرمة تحت رعاية الوكالة، وهي اتفاق أفرا، واتفاق عراسيا، واتفاق أركال، والاتفاق التعاوني الإقليمي، في التنفيذ الفعال لمشاريع التعاون التقني المرتبطة بها، ونشجِّع في هذا السياق على مواصلة تعزيز هذه الجهود التعاونية، ونرحب أيضاً بالاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاق أركال في هذا العام، ونتطلع إلى الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لاتفاق أفرا (2025) التي تؤكد، إلى جانب الذكرى السنوية العشرين لاتفاق عراسيا (2022) والذكرى السنوية الخمسين للاتفاق التعاوني الإقليمي (2022)، التزام الوكالة الدائم بالتعاون التقني الإقليمي.

11- ونشجِّع جميع الدول الأعضاء على إظهار التزامها القوي ومسؤوليتها المشتركة تجاه برنامج التعاون التقني؛ ونشدِّد في هذا الصدد على أن التعهُّد بتقديم مساهمات إلى صندوق التعاون التقني وسداد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها في هذا الصندوق بأكملها وفي الموعد المحدَّد لذلك يسهمان في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في النظام الأساسي.

12- ونلتزم ببذل كل الجهود الممكنة وباتخاذ خطوات عملية لضمان توافر موارد كافية ومضمونة يمكن التنبؤ بها لتمويل أنشطة برنامج التعاون التقني، مع الاعتراف بدور الأمانة في هذا الصدد؛ ونقِرّ المساهمات الخارجة عن الميزانية والمساهمات العينية التي تقدِّمها الدول الأعضاء، وندعو الدول الأعضاء القادرة على توفير المزيد من المساهمات الخارجة عن الميزانية لبرنامج التعاون التقني والأنشطة الأخرى للوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها إلى أن تفعل ذلك بوسائل عدة منها مبادرة الاستخدامات السلمية، وذلك لفائدة البلدان النامية على وجه الخصوص، ونقرُّ بأن المساهمات غير المخصصة توفِّر قدراً إضافياً من المرونة للوكالة.

13- ونعترف بمساهمة عمل الوكالة في تعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها وفي نقل التكنولوجيا والخبرات، ونسلِّم بالدور الهام للمبادرات الرائدة التي تساعد على تسليط المزيد من الأضواء على عمل الوكالة، وتعبئة موارد إضافية، وتركيز أنشطة الوكالة على مجالات هامة عديدة:

- مبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر (مبادرة زودياك)
- مبادرة استخدام التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية (مبادرة نيوتيك للمواد البلاستيكية)
- مبادرة أشعة الأمل
- مبادرة تسخير الذرة من أجل الغذاء (Atoms4Food)
- مبادرة تسخير الذرة من أجل عالم خالٍ من الانبعاثات (Atoms4NetZero)

14- ونشدِّد على أن مختبرات الوكالة للتطبيقات النووية في زايبرسدورف، وفي مقر الوكالة الرئيسي في فيينا، وفي موناكو، تؤدي دوراً هاماً في تطوير التقنيات النووية وتحسينها وإتاحتها للدول الأعضاء؛ ونرحب بوجه خاص بمبادرة تجديد مختبرات التطبيقات النووية التي أسهمت إسهاماً كبيراً في تزويد الوكالة، في زايبرسدورف، بمختبرات حديثة للتطبيقات النووية قادرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية في الدول الأعضاء من خلال البحث التطبيقي والتطوير؛ ونلاحظ أيضاً العمل الذي تضطلع به الوكالة لتقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء عند الطلب في حالة وقوع كوارث طبيعية، وذلك بوسائل عدة منها مركز خدمات الاختبارات غير المتلفة في زايبرسدورف.

15- ونقدِّر العمل الذي تؤديه الوكالة لتعزيز استخدام النظائر المشعة والتكنولوجيا الإشعاعية في التطبيقات الخاصة بالصناعة والرعاية الصحية والبيئة، بما يشمل صون التراث الثقافي.

16- ونقرُّ بنجاح الوكالة في إقامة شراكات تقليدية وغير تقليدية، ونتوقع مزيداً من الجهود من الوكالة لتحسين الشراكات مع الشركاء والمانحين المعنيين، بما يشمل المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، وكذلك الوكالات الإنمائية وغيرها من الكيانات، وندعو الوكالة إلى دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التعاون، على أساس متعدد التخصصات، مع الشركاء المعنيين، بمن فيهم الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والوكالات الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية، بهدف إتاحة نتائج أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بتطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية للمستخدمين النهائيين، والارتقاء بمستوى مشاريع التعاون التقني الناجحة، وتحقيق الاستدامة وإحداث تأثير اجتماعي واقتصادي.

17- ونلاحظ مع التقدير العمل الذي تقوم به الوكالة لمساعدة المختبرات التحليلية والمرافق البحثية في الدول الأعضاء، ونقرُّ بالدور الهام الذي تؤديه شبكات المختبرات في تعزيز أنشطة البحث والتطوير في مجال العلوم النووية ومنها:

- شبكة المختبرات التحليلية لقياس النشاط الإشعاعي البيئي (ALMERA)
- الشبكة العالمية لمختبرات تحليل المياه (GloWAL)
- شبكة مختبرات التشخيص البيطري (VETLAB)

18- ونعترف بأهمية عمل الوكالة المرتبط بتطبيقات القوى النووية، وتطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية في المجالات غير المتصلة بالقوى وعملها في ميدان الأمان النووي لرصد التغيرات البيئية في النظم الإيكولوجية ومساعدة الدول الأعضاء، وفقاً لأولوياتها الوطنية، على التكيف مع آثار تغير المناخ، وعلى التخفيف من حدة تغير المناخ بوصفه تحدياً عالمياً.

19- ونقرُّ بضرورة تشجيع المزيد من النساء على العمل في ميدان العلوم النووية؛ ونشجِّع الوكالة على مواصلة دعم مشاركة النساء والسعي إلى تحقيق تكافؤ الفرص المتاحة للرجال والنساء عند تنفيذ أنشطتها؛ ونحث الوكالة على أن تضع في اعتبارها الآثار والفوائد المتعلقة بالمنظور الجنساني؛ ونعترف بالتقدم المحرز في برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا-كوري وبرنامج ليز مايتنر بهدف تشجيع النساء على مزاولة المهن في مجال الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية وعدم الانتشار، وإتاحة الفرص للنساء المهنيات في بداية ومنتصف حياتهن المهنية لتطوير مهاراتهن التقنية وكذلك مهاراتهن الشخصية.

20- ونقرُّ بالحاجة الماسة إلى تنمية قدرات الجيل المقبل من العلماء والمهندسين والمهنيين النوويين، وندعو إلى تعزيز التعاون الدولي والمبادرات الدولية لدعم التعليم والتدريب وبناء القدرات، بما يضمن حصول المهنيين الشباب من جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، على المعارف والفرص اللازمة لهم لاكتساب الخبرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها.

21- ونلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز الشراكات على نطاق أسرة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ولتعبئة الموارد من أجل إحراز التقدم في تحقيق أولويات الدول الأعضاء.

22- ونشجّع الأمانة على مواصلة تعزيز التعاون والدعم في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها من أجل النهوض إلى أقصى حد بنتائج أنشطة البحث والتطوير، وذلك لفائدة البلدان النامية على وجه الخصوص، والاستفادة من الحلول المالية التي يقدّمها الشركاء والمانحون التقليديون وغير التقليديين لسد الفجوة في تمويل أنشطة التعاون التقني.

23- ونطلب من الأمانة أن تنظِّم المؤتمر الوزاري مرة كل أربع سنوات، ونشجّع الدول الأعضاء على المشاركة بهمَّة في هذه المؤتمرات على مستويات رفيعة.